

الإجابة التموزجية لمادة تاريخ النظم الدستورية

الدوره الاستدراكيه للسداسي الثاني

(ل. م. د) 2011-2012

إجابة السؤال الأول:

يجب الإشارة إلى أن سائر المجتمعات السياسية البارزة في التاريخ لها خصائصها و عليه فللدولة أوصاف خاصة بها يجب تبيانها.

أولاً/ شخصية الدولة:

ولعل أول خاصية قد ظهرت في الدولة العصرية هي شخصيتها المعنوية أو الاعتبارية، المستقلة عن الأشخاص الطبيعيين الذين يتولون قيادتها.

فكرة الدولة المتمتعة بشخصية اعتبارية هي فكرة حديثة في القانون العام، بالرغم من أن فكرة الشخصية الاعتبارية كانت معروفة في القانون الروماني، وقد استعملها الفقهاء في روما، ليس للدولة، وإنما، وذلك بصورة بداعية، لمصلحة بعض المؤسسات التي أرادوا أن يجعلوها مستقرة، منفصلة عن شخصية مؤسسيها أو ولاتها ولا غرو أن فكرة الدولة، بمعناها القانوني السليم، المستقلة عن أصحاب الحكم فيها، تبدو من أبلغ ابتكارات القانون العام الحديث، إذ أن بفضلها أصبح للدولة كيان لا يتبدل بتبدل حكامه، تلزمها حقوق وجود أو تغيير أو زوال المسؤولين عنه.....

ثانياً/ وحدانية الدولة:

و في الأحداث التاريخية التي تناولت تطورات السلطان في العصر الوسيط، ارتسم أصل الفكرة التي نادت بوحدانيتها الدولة المتمتعة بسلطانها الأسمى.

و هذه الفكرة قد راودت الأذهان منذ البدء، ووصفها الفلاسفة السكولاستيكيين قبل وصفا يتم عن مبتغاه، وهو أن السلطان الدولة إنما هو في "وحدة سيادة أعمالها" و معنى ذلك أن سلطانها لا يكون قائما إلا إذا كان موحدا، وإذا أن الدولة إنما هي في سلطانها قبل كل شيء، فلا يكون ثمة دولة إلا إذا كان سلطانه موحدا.

و الحق أن هذه الفكرة التي إخذت شكلًا فلسفياً، قبل أن تتحول إلى مبدأ قانوني، بفضل فقهاء العصر الوسيط، كانت بمثابة ردة فعل تجاه التيارات المتناقضة التي كانت تتقاذف الدولة في النظام الإقطاعي، عندما كان الحكم فيها موزعاً إقليماً، و بموجب القانون العام الذي كان مرعياً، بين النبلاء في إقطاعاتهم المختلفة و إزاء الإقطاعية قد أرادت الدولة أن تثبت وجودها، بوحدة سلطانها، مما دفعها إلى أن تضم إليها الإقطاعات المتفرة و السلطات الموزعة، التي اعتبرها منسلخة عن أصل الدولة الواحدة، ففكرة وحدانية الدولة قد أصبحت اليوم من المبادئ الأساسية التي يرتكز إليها القانون العام الحديث ...

أستاذ المادة / شرببي مراد